

والذي يظهر من الآية الكريمة أن كل زوج يملك الثلاث مطلقا ،  
والله سبحانه أعلم .

قال : وإذا قال لزوجته : أنت طالق ثلاثة أنصاف  
تطليقتين ؛ طلقت ثلاثا .

ش : هذا منصوص أحمد في رواية مهنا ، وعليه الجمهور ، نظرا  
إلى أن نصف الطلقتين طلقة ، وقد أوقعه ثلاثا ، فيقع ثلاث ،  
كما لو قال : أنت طالق ثلاث طلقات ، وقال أبو عبد الله بن  
حامد : تطلق طلقتين ، نظرا إلى أن الإضافة بمعنى ( من ) أي  
من طلقتين ، وذلك طلقة ونصف ، ثم تكمل فتصير طلقتين ،  
والله سبحانه أعلم .

## باب الرجعة

ش : الرجعة بفتح الراء وكسرها ، مصدر رجع يرجع رجعة  
ورجعة ، والأصل فيها قول الله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ إلى قوله ﴿ ويعولن أحق بردهن في  
ذلك ﴾ <sup>(١)</sup> والمراد به الرجعة عند العلماء ، وأهل التفسير ، وقال  
سبحانه ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو  
فارقوهن بمعروف ﴾ <sup>(٢)</sup> قيل : أمسكوهن برجعة .

٢٧٣٩ - وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته لما طلقها  
وهي حائض .<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(٣) تقدم برقم ٢٦٨٤ وأنه عند البخاري ٤٩٠٨ ، ٥٣٣٣ ومسلم ٥٩/٩ وغيرهما .

٢٧٤٠ - ولما طلق حفصة نزل عليه جبريل عليه السلام بالأمر  
بمراجعتها ،<sup>(١)</sup> مع أن هذا إجماع والحمد لله .

قال : والزوجة إذا لم يدخل بها تبينها تطليقة ، وتحرمها الثلاث  
من الحر ، والائتنان من العبد .<sup>(٢)</sup>

ش : أما كون الزوجة إذا لم يدخل بها تبينها تطليقة ، فإجماع من  
أهل العلم ، لقوله سبحانه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ  
الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ  
مِنْ عُدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾<sup>(٣)</sup> وإذا لم تكن عليها عدة فهي بائن بمجرد

(١) تقدم برقم ٢٧٠٨ بعض من رواه ، وليس فيه ذكر جبريل ، وقد رواه الحاكم ٢ / ١٩٦ وأبو يعلى ٢٨١٥  
من طريق هشيم ، عن حميد عن أنس قال : لما طلق النبي ﷺ حفصة أمر أن يراجعها فراجعها . ورواه  
الحاكم ٤ / ١٥ من طريق ثابت عن أنس ، أن النبي ﷺ طلق حفصة تطليقة ، فأتاه جبريل عليه  
الصلاة والسلام فقال : يا محمد طلقت حفصة وهي صوامة قوامة ، وهي زوجتك في الجنة فراجعها .  
وكذا رواه الطبراني في الأوسط ١٥١ عن قتادة عن أنس بنحوه ورواه سعيد ٢١٥٨ من طريق حميد عن  
أنس ، وفيه : فأمر أن يراجعها . وكذا رواه الدارمي ٢ / ١٦١ ورواه البزار كما في الكشف ١٥١ من طريق  
قتادة عن أنس ، أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها ، قال البزار : يروى عن قتادة مرسل . ورواه  
ابن حبان كما في الموارد ١٣٢٥ وأبو يعلى ١٧٢ والبزار كما في الكشف ١٥٢ من طريق الأعمش ، عن أبي  
صالح عن ابن عمر قال : دخل عمر على حفصة وهي تبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ لعل رسول الله  
ﷺ طلقك ، أما والله لئن كان طلقك لا أكلمه فيك ، قد كان طلقك مرة فكلمته فراجعك ، وروى  
الحاكم ٢ / ١٩٧ وأبو يعلى ١٧٣ والبيهقي ٧ / ٣٢١ عن ابن عباس عن عمر أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم  
راجعها ، وروى الحاكم ٤ / ١٥ وابن سعد في الطبقات ٨ / ٥٨ وأبو نعيم في الحلية ٢ / ٥٠ من طريق حماد  
ابن سلمة ، حدثنا أبو عمران الجوني ، عن قيس بن زيد ، أن النبي ﷺ طلق حفصة ، فقال : قال لي  
جبريل راجع حفصة ، فإنها صوامة قوامة ، وإنها زوجتك في الجنة ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٢٨٦  
من طريق أبي قدامة ، عن أبي عمران عن أنس قال : ورواه حماد ، عن أبي عمران ، عن قيس ، قال  
قال أبي : الصحيح حديث حماد . وقد روى أبو نعيم في الحلية ٢ / ٥٠ عن عمار بن ياسر قال : أراد  
النبي ﷺ أن يطلق حفصة ، فجاء جبريل فقال : لا تطلقها . الخ ثم روى هو والطبراني في الكبير  
١٧ / ٢٩١ عن عقبه بن عامر قال : لما طلق رسول الله ﷺ حفصة فبلغ ذلك عمر ، فوضع التراب  
على رأسه ، وجعل يقول : ما يعبأ بعمر بعد هذا ، فنزل جبريل فقال : إن الله بأمرك أن تراجع  
حفصة رحمة لعمر .

(٢) في (م خ ي د) : تبينها طلقة .

(٣) سورة الأحزاب ، الآية ٤٩ .

الطلاق ، وتصير كالمَدْخُولِ بها بعد انقضاء عدتها ، وأما كون الثلاث أي بكلمة واحدة من الحر تحرمها فلما تقدم ،<sup>(١)</sup> وإنما خص غير المدخول بها بالتحريم بالثلاث ، لشهرة الخلاف فيها ، بخلاف ما بعد الدخول ، فإن الثلاث تحرمها في صورة بالإجماع بلا ريب ، وهو ما إذا فرقتها ، للآية الكريمة ، وكذا إذا جمعها على قول العامة كما تقدم ، وبالجملة متى حكم بوقوع الثلاث على الزوجة حرمت بذلك بلا ريب ، ويرتفع التحريم بأن تنكح زوجا آخر بشروطه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في كلام الخرقى ما يشير إلى ذلك ، وفرق الخرقى رحمه الله بين الحر والعبد ، بناء على ما تقدم له قبل ، من أن الحر يملك ثلاثا ، والعبد اثنتين ، والله أعلم .

قال : وإذا طلق الحر زوجته بعد الدخول بها أقل من ثلاث ، فله عليها الرجعة ما دامت في العدة .<sup>(٢)</sup>

ش : أجمع أهل العلم على هذا بشرط أن لا يكون الطلاق بائنا ، بأن يكون بعوض أو يقول لها : أنت طالق طليقة بائنا ؛ ونصححه على رواية أو يخالعهما بغير عوض ، ونقول بصحته ، وأنه طلاق ، وأجمعوا أيضا على أنه لا رجعة له إذا انقضت العدة ، وسند الإجماعين قول الله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ إلى ﴿ ويعولن أحق بردهن في

(١) لعله يشير إلى ما تقدم برقم ٢٧١٣ عن أبي هريرة وابن عباس ، لما سئلا عن الطلاق قبل الدخول قالا : الواحدة تبيها ، والثلاث تحرمها . الخ ، وتقدم برقم ٢٧٢٧ عن أبي هريرة في رجل وكل أباه على الطلاق قبل الدخول فطلق ثلاثا الخ .

(٢) ليس في المعنى : بعد الدخول . وفي (س ت) : الدخول بها . وفي (س ت د متن معني) : ما كانت في .

ذلك ﴿<sup>(١)</sup> أي في مدة القروء فالآية الكريمة دالة بمنطوقها على منطوق كلام الشيخ ، وبمفهومها على مفهومه .

وقد دل كلام الخرقى رحمه الله على أنه لا يعتبر رضى المرأة في الرجعة ، ولا ريب في ذلك ، للآية الكريمة ، ولقوله سبحانه ﴿ فأمسكوهن بمعروف ﴾ <sup>(٢)</sup> فخاطب الأزواج بذلك ، فإن قيل : قوله سبحانه ﴿ ويعولتن أحق بردهن في ذلك ﴾ يقتضي بظاهره أن لغيرهن حقا ، قيل : الأحقية والحقية كلاهما بالنسبة إلى الزوج ، فإذا أراد إصلاحا - كما نظقت به الآية الكريمة - فهو أحق ، وإن لم يرد إصلاحا فله حق ، فتصح منه الرجعة مع النهي عن ذلك . <sup>(٣)</sup>

قال : وللعبد بعد الواحدة ما للحر قبل الثلاث .

ش : قد تقدم أن العبد لا يملك إلا اثنتين ، فهو ليس له الرجعة إلا بعد الواحدة ، أما بعد الاثنتين فقد استوفى عدد طلاقه ، وبانت منه زوجته .

قال : ولو كانت حاملا باثنتين فوضعت واحدا كان له مراجعتها قبل أن تضع الثاني .

ش : لقوله تعالى ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ <sup>(٤)</sup> فجعل سبحانه الأجل وضع الحمل ، والحمل يتناول

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣١ وسورة الطلاق ، الآية ٢ .

(٣) . لم يشترط ذلك جماهير العلماء ، قال الشيخ ابن قاسم في حاشية الروض ٦ / ٦٠٢ : وإذا راجع فعليه أن يظاً عقب هذه الرجعة إذا طلبت ذلك منه ، إن أراد إصلاحا ، وقال بعضهم : لا يشترط أن يريد إصلاحا ، لدلالة الآية على التحضيض على الإصلاح ، والمنع من الإضرار ، وقال الشيخ - يعني ابن تيمية - : لا يمكن من الرجعة إلا من أراد إصلاحا وإمساكا بمعروف . الخ ونقله أيضا ابن مفلح في الفروع ٥ / ٤٦٤ عن شيخه ، وهو الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رحمه الله .

(٤) سورة الطلاق ، الآية ٤ .

الولدين وأكثر ، وإذا كان الأجل وهو العدة باقيا فله الرجعة ،<sup>(١)</sup> لبقاء العدة ، وبطريق الأولى لو وضعت بعض الولد ، كان له الإرتجاع قبل وضع بقيته .

قال : والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين : اشهدا أني قد راجعت امرأتي . بلا ولي يحضره ، ولا صداق يزيد ، وقد روي عن أحمد رواية أخرى تدل على أن الرجعة تجوز بلا شهادة .<sup>(٢)</sup>

ش : الرواية الأولى عزيت إلى اختيار الخرقى ، وأبي إسحاق ابن شاقلا في تعاليقه ، ونص عليها أحمد في رواية مهنا ، لقول الله سبحانه ﴿ فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف ، وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾<sup>(٣)</sup> أمر وظاهر الأمر الوجوب ، ولأنه استباحة بضع مقصود ، فوجبت الشهادة فيه كالنكاح ( والثانية ) نص عليها في رواية ابن منصور ، واختارها أبو بكر ، والقاضي وأصحابه ، الشريف وأبو الخطاب ، وابن عقيل والشيرازي وغيرهم ،<sup>(٤)</sup> لإطلاق ﴿ ويعولتن أحق بردهن في ذلك ﴾ وإذا يحمل الأمر في الآية الكريمة على الاستحباب ، جمعا بينهما ، وأيضا فالله سبحانه قال ﴿ وأشهدوا ﴾ وليس فيه

(١) في (س ت) : الولد وأكثر . وفي (خ) : باق الرجعة . وفي باقي النسخ : وهو العدة باق . والصواب نصب الكلمة خبرا لكان .

(٢) في (س ت د) : أن يقول الرجل لرجلين . وفي (المتن) : وروي عن . وفي (س د ت متن مغني) : عن أبي عبد الله رحمه الله . وفي (المتن) : رواية أخرى أنه يجوز الرجعة .

(٣) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(٤) تكلم الفقهاء على ذلك ، وأكثرهم أطلق الروایتين كما هنا ، انظر كتاب الروایتين ١٦٨/ ٢ ، والهداية ٤١/ ٢ ، والمقنع ٣/ ٢٢٢ ، والكافي ٢/ ٨٥٢ ، والمغني ٧/ ٢٨٢ ، وفتاوى شيخ الإسلام ٣٢/ ١٢٩ ، ٣٣/ ٣٣ ، والإختيارات الفقهية ٢٧٤ ، والمحرم ٢/ ٨٣ ، والفروع ٥/ ٤٦٦ ، والمبدع ٧/ ٣٩٢ ، والإصناف ٩/ ١٥٢ ، والمطالب ٥/ ٤٧٨ .

ما يقتضي المقارنة للرجعة ، فلو أشهد بعد الرجعة وفي مقتضى الآية ،<sup>(١)</sup> والإشهاد بعد الرجعة مستحب بالإجماع ، فكذلك عند الرجعة ، حذارا من الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد ، ولأنها لا يشترط لها الولي ، فلم تشترط لها الشهادة كالبيع ، وما قيل في قياس الأولى أنها استباحة بضع فغير مسلم ، إذ الرجعية مباحة على الصحيحة كما سيأتي .

إذا تقرر هذا فجعل أبو البركات هاتين الروايتين على قولنا بأن الرجعة لا تحصل إلا بالقول ، وهو واضح ، أما إن قلنا : إنها تحصل بالوطء فكلامه يقتضي أنه لا يشترط الإشهاد رواية واحدة ، وعامة الأصحاب يطلقون الخلاف ، وهو ظاهر كلام القاضي في التعليق ، قال : لما أورد عليه أن الوطء لا يكون رجعة : لأن الله سبحانه أمر بالشهادة ، والشهادة لا تتأتى على الوطء ، فأجاب : ليس في الآية ما يقتضي المقارنة ، فبطاً ثم يشهد ، فأورد عليه أن هذا إشهاد على الإقرار بالرجعة ، وليس بإشهاد على الرجعة ، فأجاب : الله سبحانه أمر بالإشهاد ، وأطلق ،<sup>(٢)</sup> (ومقتضى) كلام الخري رحمه الله أن الرجعة محصورة في القول ، لقوله : والمراجعة أن يقول . فلا تحصل بالوطء ولا بغيره ، (وهذا إحدى الروايات) عن أحمد ، لظاهر قوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ والظاهر من الإشهاد إنما هو

(١) سياق الآية يعم الإشهاد على الإمساك وهو الرجعة ، وعلى الفراق وهو عدما .

(٢) روى أبو داود ٢١٨٦ وابن ماجه ٢٠٢٥ وعبد الرزاق ١٠٢٥٥ وابن أبي شيبة ٥ / ٩ والبيهقي ٧ / ٣٧٣ عن عمران بن حصين ، أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها ، فقال : طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد . وروى ابن أبي شيبة ٥ / ٨ وسعيد ١٣٢٢ عن ابن عمر وعمران بن حصين ، والشعبي والضحاك والنخعي ، وابن المسيب والحسن ، وطاوس وعطاء وغيرهم الأمر بالإشهاد عند الرجعة .

على القول ، وقد تقدم جواب القاضي عن هذا ، وأيضا فالرجعة تراد لإصلاح الثلم الداخل في النكاح ، ونفس النكاح لا يقع بالفعل ، كذلك إزالة ما دخله من الثلم ( والرواية الثانية ) أن الرجعة تحصل بالوطء وإن لم ينو ، اختارها ابن حامد ، والقاضي وأصحابه ، لإطلاق قوله تعالى ﴿ وَيَعُولَتْنِ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾<sup>(١)</sup> والرد حقيقة في الفعل ، بدليل : رددت الوديعة . وأيضا ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾<sup>(٢)</sup> وحقيقة الإمساك في الفعل أيضا ، ولأنها مدة معلومة ، خير بين القول الذي يبطلها ، وبين تركها حتى تمضي المدة ، فقام الوطء فيها مقام القول ، كالبيع بشرط الخيار ، والمعنى فيهما أن كلا منهما وطؤه دليل على رغبته في الموطوءة ، واختيار رجوعها إليه ( والرواية الثالثة ) وهي اختيار أبي العباس : إن نوى الرجعة بالوطء حصلت ، للعلم برغبته فيها ، وإلا لم تحصل<sup>(٣)</sup> .

وعلى القول بحصول الرجعة بالوطء لا تحصل بالقبلة ولا باللمس ، نص عليه أحمد في رواية ابن القاسم ، وعليه

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(٣) ذكر ذلك في مجموع الفتاوى ٢٠ / ٣٨١ ، ٣٢ / ٧٣ والإختيارات ٢٧٣ وانظر الهداية ٢ / ٤٢ والمقنع ٣ / ٢٢٢ والكافي ٢ / ٨٥٣ والمغني ٧ / ٢٨٣ والمحرر ٢ / ٨٣ والفروع ٥ / ٤٦٧ والمبدع ٧ / ٣٩٣ والإنصاف ٩ / ١٥٤ والمطالب ٥ / ٤٧٩ وهذه هي الثامنة والستون من مسائل أبي بكر التي خالف فيها الخرقى ، قال أبو الحسين في الطبقات ٢ / ١٠٥ : قال الخرقى : والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين : اشهدا أنني قد رجعت امرأتي . بلا ولي يحضره ، ولا صدق يزيد ، وقد رويت عن أبي عبد الله رواية أخرى تدل على أنه تحوز الرجعة بلا شهادة ، اختارها أبو بكر والوالد ، وبها قال أبو حنيفة ومالك ، وجه قول الخرقى - واختاره ابن شاقلا ، وهو المشهور من قول الشافعي - أن الشهادة اعتبرت في النكاح ليثبت بها عند التجاخذ احتياطا للبضع ، وهذا المعنى موجود في الرجعة ، ووجه الثانية أن الرجعة حق للزوج ، بدلالة قوله تعالى ﴿ وَيَعُولَتْنِ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ فلا يفتقر في استيفائه إلى الإشهاد ، كسائر الحقوق .

الأصحاب ، وإن كانا لشهوة ، وخرج القاضي وغيره رواية بمحصل الرجعة بذلك ، بناء على ثبوت تحريم المصاهرة بهما ، وخرجها أبو البركات من نصه في رواية ابن منصور على أن الخلوة تحصل بها الرجعة ، قال : فاللمس ونظر الفرج أولى ، وقد حكى أبو الخطاب عن الأصحاب أنهم قالوا : إن الرجعة تحصل بالخلوة ، واختار هو أنها لا تحصل ، وتبعه على ذلك أبو محمد في المعنى وغيره ، إلا أن مقتضى كلامه في المقنع أن أحمد نص على أن الخلوة لا تحصل بها الرجعة ، وليس كذلك فإن نص أحمد في رواية ابن القاسم إنما هو في اللمس والقبلة ، إذ الرجعة لا تحصل بهما ، ونصه في الخلوة أن الرجعة لا تحصل بها ، وقد يقال : إن في كلام الأصحاب تهافت ، حيث قالوا : إن الرجعة لا تحصل بالقبلة ونحوها وقالوا : إنها تحصل بالخلوة ، ويجاب بأن الخلوة عندهم بمنزلة الوطء ، بدليل تقرر الصداق ، ووجوب العدة بها ، ونحو ذلك ، فكذلك في حصول الرجعة .<sup>(١)</sup>

واعلم أن الأصحاب مختلفون في حصول الرجعة بالوطء ، هل هو مبني على القول بحل الرجعية أم مطلقا ،<sup>(٢)</sup> على طريقتين للأصحاب ( إحداهما ) - وهي طريقة الأكثرين ، منهم القاضي في روايته وفي جامعه وجماعة - عدم البناء ( والثانية ) - وهي مقتضى كلام أبي البركات ، ويحتملها كلام القاضي في التعليق - البناء ، فإن قلنا : الرجعية مباحة حصلت الرجعة بالوطء ، وإن

(١) قد تقدم برقم ٢٦٢٤ وما بعده عن زرارة بن أوفى ، وعمر وعلي وزيد وغيرهم أن الصداق يتقرر بالخلوة ، وقال بعضهم : إذا أغلق الباب ، وأرخى الستر ، وكشف الخمار ، فقد وجب الصداق .  
(٢) والمراد كونها في حكم الزوجة في المحرمية والخلوة والنظر ونحوه ، كما ذكر في الهداية ٢ / ٤٢ والكافي ٨٥٣ / ٢ وغيرهما .

قلنا : محرمة . لم تحصل ، وهذه طريقة أبي الخطاب في الهداية ، قال : لعل الاختلاف مبني على حل الوطاء وعدمه ،<sup>(١)</sup> وقد تضمن هذا أن في حل الرجعية خلافا ، وهو كذلك كما تقدمت الإشارة إليه ، والمذهب المشهور المنصوص حلها ، وعليه عامة الأصحاب ، لإطلاق ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾<sup>(٢)</sup> والرجعية من نسائه ، بدليل لو قال : نساؤه طوائق ، فإنها تطلق ، وأيضا قوله تعالى ﴿ ويعولن أحق بردهن في ذلك ﴾<sup>(٣)</sup> فسماه الله تعالى بعلا ، والبعل تباح زوجته ، فكذلك هنا ، والرد إلى ما كانت عليه ، لزوال التلم الحاصل بالطلاق ، ولأنها في حكم الزوجة في الإرث واللعان ، وغير ذلك ، فكذلك في الحل ، وأوما أحمد في رواية أبي داود إلى التحريم ، فقال : أكره أن يرى شعرها ،<sup>(٤)</sup> فأخذ من ذلك القاضي ومن تبعه رواية بالتحريم ، وهي ظاهر كلام الخرقي حيث قال فيما تقدم : لأنه متيقن للتحريم ، شك في التحليل ، لأنه طلاق ، فأثبت التحريم كالذي بعوض ، أو معتدة فحرم وطؤها كالمعتدة التي قال لها : أنت بائن .<sup>(٥)</sup> انتهى ، وقد تقدم أنه مما يبنى على ذلك حصول الرجعة وعدمها ، ومما يبنى عليه المهر إذا وطئها ، إن قلنا مباحة

(١) في كتاب الروايتين ٢ / ١٦٩ مسألة الرجعية هل هي مباحة أم لا ، ثم ذكر الروايات ، وجعل الإباحة هي المذهب .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

(٤) في مسائل أبي داود ١٨٣ : سمعت أحمد سئل عن المطلقة يملك زوجها الرجعة يرى شعرها فكرهه . اهـ ، وروى عبد الرزاق ١١٠٣٤ عن إبراهيم - وهو النخعي - في التي لم يبت طلاقها ، قال : تشوف لزوجها ، وتترين له ، ولا يرى شعرها . وروى ابن أبي شيبة ٢٠١ / ٥ عن قتادة ، سئل عن رجل طلق امرأته تطليقة ، يستأذن عليها ؟ قال : يصوت ويتنحج . وقال ابن عباس : لا يصلح أن يرى شعرها . (٥) تقدم في باب الطلاق بالحساب قول الخرقي : وإذا طلق ولم يدر واحدة طلق أم ثلاثا اعتزلها ، فإن راجعها في العدة لزمته نفقتها ولم يطأها . الخ ، فكلامه فيمن يشك في حل رجعتها .

فلا مهر ، وكذلك إن قلنا محرمة وطاوعته ، أما إن أكرهها وقلنا محرمة فثلاثة أوجه ( الوجوب ) مطلقا ، وهو ظاهر ما جزم به أبو الخطاب في الهداية ( وعدمه ) وبه قطع القاضي في التعليق ، وفي الجامع الصغير ، والشريف في خلافه ، وإليه ميل أبي محمد ( والثالث ) التفرقة إن راجعها لم يجب ، وإلا وجب ، وبه قطع أبو محمد في المقنع ، أما الحد فلا يجب بوطئها بلا ريب ، وإن قلنا بالتحريم ، وينبغي أن يلحق النسب به بلا نزاع ، لاندرأ الحد ، قال أحمد : كل من درأت عنه الحد ألحقت به الولد ،<sup>(١)</sup> ووقع في كلام أبي البركات في الطلاق ما قيل : إنه يقتضي قولين ، بناء على الحل وعدمه ، وليس بالبين . انتهى .

وصرح الحرقى رحمه الله بأنه لا يشترط في الرجعة ولي ولا صداق ، وهو إجماع والحمد لله ، وظاهر القرآن يشهد له ، وهل يبطل الرجعة التواصي بالكتمان ، نص في رواية أبي طالب على البطلان ، وخرج عدمه من نضه على عدم البطلان بذلك في النكاح .<sup>(٢)</sup>

قال : وإذا قال : ارتجعتك . فقالت : انقضت عدتي قبل رجعتك . فالقول قولها مع يمينها ، إذا ادعت من ذلك ممكنا . ش : قول المرأة مقبول في عدتها في الجملة ، لقول الله سبحانه ﴿ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ﴾<sup>(٣)</sup> قيل : المراد الحمل والحيض ، ولولا أن قولها مقبول في ذلك لما حرم عليها

(١) انظر كلام أبي محمد في المغني ٢٧٩/٧ والمقنع ٢٢٣/٣ وكلام أبي الخطاب في الهداية ٤٢/٢ وانظر الفروع ٤٦٧/٥ والبدع ٣٩٤/٧ .

(٢) قال برهان الدين في البدع ٣٩٣/٧ : وألزم الشيخ تقي الدين بإعلان الرجعة ، والتصريح أو الإشهاد كالنكاح الخ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

كتمانه ، ثم إذا اختلفت هي والزوج هل راجعها في العدة أم لا ؟  
فلا يخلو إما أن يكون في وقت حكم بأنه من عدتها ، أو في وقت  
حكم بانقضاء عدتها فيه ، أو في وقت محتمل لهما ، فالأول قول  
الزوج بلا ريب ، لأنه يملك الإنشاء فملك الإقرار ، فإذا قال في  
العدة : راجعتها أمس أو منذ كذا . قبل قوله ، وفي الثاني :  
القول قولها بلا ريب أيضا كذلك ، فإذا قال بعد انقضاء عدتها :  
كنت راجعتها . وأنكرته ، فالقول قولها ، لأنه لا يملك الإنشاء ،  
فلا يملك الإقرار .

وفي الثالث لا يخلو إما أن تسبقه بالدعوى أو يسبقها  
بالدعوى ، أو يتداعيا معا ، فإن سبقته بالدعوى كأن قالت في  
زمن يمكن فيه انقضاء عدتها : قد انقضت عدتي . فيقول هو :  
كنت راجعتك . فالقول قولها بلا خلاف نعلمه ، لأن خبرها  
والحال هذه بانقضاء عدتها مقبول ، فبقولها : انقضت عدتي .  
حكم بانقضاء عدتها ، فدعواه بعد ذلك غير مقبولة ، لانقضاء  
إنشائه ، وإذا يتنفي إخباره أيضا .

وإن سبقها بأن قال والحال ما تقدم : راجعتك . فتقول هي :  
انقضت عدتي قبل رجعتك . ففيه قولان<sup>(١)</sup> ( أحدهما ) - وهو  
الذي قاله الحرقى ، وتبعه عليه الشيرازي - : القول قولها ، لظاهر  
قول الله سبحانه ﴿ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في  
أرحامهن ﴾ وإطلاقها يقتضي أن قولها مقبول مطلقا ( والثاني )  
- وبه قطع أبو الخطاب في الهداية ، واختاره القاضي وغيره -  
القول قول الزوج ، لما تقدم فيما إذا سبقتة هي ، وعلى هذا القول

(١) ذكر ذلك أبو محمد في المقنع ٣ / ٢٢٦ والكافي ٢ / ٨٥٦ والمغني ٧ / ٢٨٥ وغيره .

إذا تداعيا معا فهل القول قولها ، لترجح جانبها ، أو قول من تقع له القرعة لتساويهما ؟ ( وجهان ) .

وقول الخري : ما إذا ادعت من ذلك ممكنا . يلتفت إلى قاعدة ، وهو ما الممكن في انقضاء العدة ؟ ( فإن كانت ) العدة بالأقراء فأقل ما يمكن انقضاء العدة تسعة وعشرون يوما ولحظة ، إن قيل : القرء الحيض ، وأقل الطهر ثلاثة عشر يوما ، وإن قيل : خمسة عشر فثلاثة وثلاثون يوما ولحظة ، وإن قيل : القرء الطهر ، وأقل الطهر ثلاثة عشر يوما ، فثمانية وعشرون يوما ولحظتان ، وإن قيل : الطهر خمسة عشر ، فاثنتان وثلاثون يوما ولحظتان ،<sup>(١)</sup> إلا أن المنصوص عن أحمد أن المرأة إذا ادعت انقضاء عدتها بالأقراء في شهر لا يقبل قولها إلا بينة ، وظاهر قول الخري القبول مطلقا ، لأنه أناط ذلك بالإمكان ، ( وإن كانت ) العدة بوضع الحمل ، وادعت وضع ولد تام فالممكن ستة أشهر فأزيد منذ إمكان الوطاء بعد العقد ، وإن ادعت سقطا فالممكن ثمانون يوما ، ( وإن كانت ) بالأشهر فهو أمر محدود معروف ، والتزاع فيه إنما ينبنى على أول وقت الطلاق ، والقول قول الزوج في ذلك ، فإذا قال : طلقتك في ذي الحجة فلي رجعتك . وقالت : بل طلقتنى في شوال ، فلا رجعة لك . فالقول قوله ، إذ الأصل بقاء النكاح ، وعكس هذا لو ادعى أنه طلقها في شوال ، لتسقط النفقة ، وقالت هي : بل في ذي الحجة ، فالقول قولها ، نظرا إلى الأصل أيضا ، إذ الأصل بقاء وجوب النفقة ، فكذلك إذا لم يكن لها نفقة ، لأنها تقر على

(١) وهكذا قال أبو محمد في المقنع ٣ / ٢٢٥ وقد تقدم في باب الحيض الخلاف في أقل مدته ، وأقل الطهر بين الحيضتين .

نفسها بما هو أغلظ ، وحيث قيل : القول قولها ، فأنكرها الزوج ، فهل تجب عليها اليمين ،<sup>(١)</sup> وهو اختيار الخري ، وأبي محمد لعموم « اليمين على المدعى عليه »<sup>(٢)</sup> أو لا تجب وقال القاضي : إنه قياس المذهب ، إذ الرجعة لا يصح بذلها ، فأشبهت الحدود ، وعن أحمد ما يدل على روايتين ، وعلى الأول إن نكلت لم يقض بالنكول ، قاله القاضي ، ولأبي محمد احتمال أن يستحلف الزوج ، وله الرجعة بناء على القول برد اليمين على المدعى عليه .<sup>(٣)</sup> انتهى .

قال : ولو طلقها واحدة ، فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية ، بنت على ما مضى من العدة .

ش : لأنهما طلاقان لم يتخللها إصابة ولا خلوة ، فلم يجب بهما أكثر من واحدة ، كما لو ولى بينهما ، وكذلك الحكم لو طلقها ثم فسخ نكاحها لعيب في أحدهما ، ونحو ذلك انتهى .

قال : ولو طلقها ثم أشهد على المراجعة من حيث لا تعلم ، فاعتدت ثم نكحت غيره ، وأصابها ردت إليه ، ولا يطأها حتى تنقض عدتها في إحدى الروايتين ، والرواية الأخرى : هي زوجة الثاني .<sup>(٤)</sup>

(١) في (خ) : نظراً للأصل إذ الأصل .... فكذلك إذا لم نفقه . وفي (س ع ت) : وكذلك إذا لم يكن . وفي (خ م ي) : فهل عليها .

(٢) هو حديث ابن عباس « لو يعطى الناس بدعواهم » الخ وتقدم مراراً أنه في الصحيحين .

(٣) انظر هذا الاحتمال في المغني ٧ / ٢٨٨ وقال : لأنه لما وجد النكول منها ظهر صدق الزوج ، وقوي جانبه ، واليمين تشرع في حق من قوي جانبه .

(٤) في (س متن مغني) : وإذا طلقها . وفي (المتن والمغني) : نكحت من أصابها ردت إليه ولا يصيبها حتى . وفي (المتن) : تنقض العدة . وفي (س د متن) روايتين عن أبي عبد الله رحمه الله . و (في المغني) : والأخرى .

ش : الرواية الأولى هي المذهب بلا ريب ، لأنها زوجته ، نكحها نكاحاً صحيحاً ، فردت إليه ، كما لو غصبها غاصب .

٢٧٤١ - ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه .<sup>(١)</sup>

٢٧٤٢ - ( والثانية ) تروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .<sup>(٢)</sup>

وقول الخرقى : ثم أشهد على المراجعة من حيث لا تعلم . لأنه إذا لم يشهد فإن قلنا : الإشهاد شرط لصحة الرجعة ؛ فقد فات الشرط ، فبطل الرجعة ، وتكون زوجة الثاني بلا ريب ، وإن قيل : إنه ليس بشرط ، فالنكاح صحيح في الباطن ، لكن لا يقبل قوله في ذلك ، لا على الزوج ، ولا على المرأة ، لأنه لا يملك الإنشاء فلا يملك الإقرار ، ثم ينظر في الزوج والمرأة فإن صدقاه كان كما لو قامت به البينة ، وإن صدقه الزوج وحده فقد اعترف بفساد نكاحه ، فبين منه ، وعليه للمرأة مهرها ، إن كان بعد الدخول ، ونصفه إن كان قبله ، لأنه لا يصدق على المرأة في إسقاطه حقها ، ولا تسلم المرأة للمدعي لما تقدم ، ويكون القول قولها ، وهل هو مع يمينها ؟ على وجهين ، وإن صدقته المرأة وحدها لم يقبل قولها على الزوج الثاني ، في فسخ نكاحه ، لكن

---

(١) روى عبد الرزاق ١٠٩٧٩ ، وابن أبي شيبة ١٩٤/٥ ، ١٩٥ وسعيد ١٣٢٠ والبيهقي ٣٧٣/٧ من طرق عن علي رضي الله عنه قال : إذا راجعها في العدة فهي امرأته ، تزوجت أو لم تتزوج ، دخل بها أو لم يدخل بها ، علمت أو لم تعلم . وفي لفظ : هي امرأة الأول ، دخل بها الثاني أو لم يدخل .

(٢) روى عبد الرزاق ١٠٩٧٩ وابن أبي شيبة ١٩٤/٥ ، ١٩٥ وسعيد ١٣١٤ عن إبراهيم وهو النخعي قال : طلق أبو كنف امرأته واحدة أو اثنتين ، وخرج مسافراً ، وأشهد على رجعتها قبل انقضاء العدة ، ولا علم لها بذلك حتى زوجت ، فأق عمر بن الخطاب فكذب له : إن كان دخل بها الآخر فهي امرأته ، وإلا فهي للأول . وروى عبد الرزاق ١٠٩٧٧ عن حسن بن مسلم ، أن رجلاً طلق امرأته وهو غائب ، ثم راجعها ولم تشعر حتى نكحت ، فقال عمر : اذهب فإن وجدتها ولم يدخل بها زوجها فأنت أحق بها .

متى زال نكاحه ردت إلى الأول ، لأن المنع من الرد كان لحق الثاني وقد زال ، ولا يلزم المرأة مهر الأول ، على ما أورده الشيخان مذهبا ، لاستقراره لها ، أشبه ما لو قتلت نفسها ، وألزمها القاضي له بالمهر لإقرارها ، بحيلولتها بينه وبين بضعها ، وهذا قياس المنصوص في الرضاع ، وهو اختيار القاضي أيضا ثم ، واختيار الشيخين ثم أيضا عدمه ، جريا على قاعدتهم ،<sup>(١)</sup> فإن مات الأول والحال هذه ، وهي في نكاح الثاني ، فقال أبو محمد : ينبغي أن ترثه ، لإقراره بزوجيتها ، وتصديقها له ، وإن مات لم يرثها ، لتعلق حق الثاني بالإرث ، وإن مات الثاني لم ترثه لإنكارها صحة نكاحه .<sup>(٢)</sup>

قلت : ولا يمكن من تزويج أختها ، ولا تزويج أربع سواها<sup>(٣)</sup> انتهى ؛ وقول الحرقى : من حيث لا تعلم . لأنها إذا علمت لم يصح نكاح الثاني بلا خلاف ، وقوله : فاعتدت ، لأنها إذا لم تعتد فلا ريب في بطلان نكاح الثاني ، وقوله : ثم نكحت غيره وأصابها . لأنه إذا لم يدخل بها فلا خلاف أنها زوجة الأول ، لأن بالدخول حصل للثاني مزية ، فلذلك قدم في رواية مرجوحة ، وقوله : ولم يصبها حتى تنقضي عدتها . يعني إذا ردت إلى الأول بعد إصابة الثاني لها ، لم يصبها حتى تنقضي عدتها من الثاني ، لتعلم براءة رحمها .<sup>(٤)</sup>

قال : رحمه الله : وإذا طلقها وانقضت عدتها منه ، ثم أتته فذكرت أنها نكحت من أصابها ، ثم طلقها أو مات عنها ،

(١) انظر المقنع ٣/ ٢٢٥ والكافي ٢/ ٨٥٦ والمغني ٧/ ٢٩٤ والمحرر ٢/ ٨٤ .

(٢) ذكر ذلك أبو محمد في المغني ٧/ ٢٩٦ وفي (خ) : صحة نكاحها .

(٣) كذا في النسخ ، والأفصح : تزويج أختها ولا تزويج . الخ وقد صحح في هامش (خ) .

(٤) في (ع ت) : براءة الرحم . وسقط من (د) : يعني إذا ردت .... عدتها .

وانقضت عدتها منه ، وكان ذلك ممكنا ، فله أن ينكحها إذا كان يعرف منها الصدق والصلاح ، وإن لم تكن عنده في هذه الحال لم ينكحها حتى يصح عنده قولها .<sup>(١)</sup>

ش : ملخص الأمر أن الأحكام تناط بغلبة الظن كثيرا ، والمرأة مؤتمنة على نفسها ، وعلى ما أخبرت به عنها ، ولا سبيل إلى ذلك على الحقيقة إلا من جهتها ، فوجب الرجوع إلى قولها ، كما لو أخبرت بانقضاء عدتها ، ومقتضى قوله أنه إذا لم يعرف منها الصدق والصلاح لا يقبل قولها ، وهو كذلك ، لأنه لم يوجد ما يغلب على ظنه صدقها ، والأصل التحريم ، فيبقى عليه ، ومقتضى كلامه أنه يرجع إلى قول المرأة ، إذا كانت بالصفة المتقدمة ، وإن أنكر الزوج الذي ادعت إصابته لها ، ولو قال الزوج الأول : أنا أعلم أن الثاني ما أصابها . لم تحل له ، إذ لا غلبة ظن مع العلم بالتحريم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) في ( المتن ) : وإذا طلقها فانقضت .... فإن لم تكن . وسقط من ( خ ) : ثم أتته ..... عدتها منه .